بيان البرادعى يتحول إلى عريضة توقيعات شعبية، وتحركاته تطغى على أعمال مؤتمر الإصلاح العربي

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

03/03/2010

نافذة مصر / المصري اليوم

أعلنت «الحملة الشعبية المستقلة» لدعم ترشيح الدكتور محمد البرادعى، الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لانتخابات الرئاسة المقبلة، تحويل بيان «البرادعى» الذى أصدره إلى «عريضة» لجمع توقيعات المصريين عليها لمنحه الشرعية.

قال عبدالرحمن يوسف، المقرر العام للحملة، إنه سيتم جمع التوقيعات حتى تكون للدكتور البرادعى «صفة شرعية» حين يتحدث عن مطالب التغيير، موضحاً أن الحملة وجهت عدة رسائل إلى «البرادعى» تطالبه بالانضمام إلى أحد الأحزاب، التى مر على تأسيسها أكثر من 5 سنوات، حتى يتمكن من الترشح لانتخابات الرئاسة، حسب الدستور الحالى لحين قيام «الجمعية الوطنية من أجل التغيير» بإعداد دستور جديد للبلاد.

من ناحية أخرى سيطرت أجواء التحركات الأخيرة للدكتور محمد البرادعى المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية،بشأن دعوته لتغيير الدستور وإمكانية ترشحه فى الانتخابات الرئاسية المقبلة،على فعاليات المؤتمر السابع للإصلاح العربى الذى ينظمه منتدى الإصلاح العربى بمكتبة الاسكندرية.

وطرح أحد المشاركين خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أمس، والذى يعقد هذا العام تحت عنوان:"عالم يتشكل من جديد..أين دور العرب"، تساؤلا حول الموقف من ترشيح البرادعى.

حضرإفتتاح المؤتمر نحو **500** شخص يمثلون أكثر من **18** دولة عربية وأجنبية،ورأس الجلسة الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية،بمشاركة الدكتور حسام بدراوى عضو أمانة السياسات بالحزب الوطنى،والدكتورأسامة الغزالى حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية .

وردا على السؤال بخصوص المدير العام السابق لوكالة الطاقة الذرية، قال سراج الدين: جاءنى سؤال من باحث حول ترشيح البرادعى، ونحن لا نتحدث عن الأوضاع السياسية الداخلية فى مصر بشكل خاص، وإنما نتحدث بصورة عامة عن المنطقة العربية .

ورفع مدير مكتبة الإسكندرية حرج الإجابة عن الموجودين معه فى المنصة، منوها بأن"دكتور حرب مؤسس لحزب معارض، والدكتور بدراوى عضو بالحزب الوطنى الحاكم، وسأتولى بنفسى مهمة الرد على هذا السؤال".

وقال "البرادعى يتحدث عن الإصلاحات التى يراها ضرورة بالنسبة له فى البلد ، وإحداث التغيير فى النهاية يجب أن يكون عبر تجربة ديمقراطية".

محذرا من أن التغيير الذى يتم من خلال إنقلاب عسكرى أو ثورة دموية تكون نتائجه أسوأ، مشددا فى الوقت نفسه على أهمية إحداث التغيير، و"لكن بشرط الالتزام بالقانون، وتلك هى مشكلة مصر خلال العامين المقبلين".